العرب
الإثنين 2021/10/04
السنة 44 العدد 12199

ثمن التطبيع مع الأسد والحدود الإيرانية

إبراهيم الجبين
كاتب سوري

تناقلت وسائل الإعلام تصريحات وزير الخارجية السوري فيصل المقداد المرحّبة بعودة العلاقات العربية مع النظام السوري إلى طبيعتها، وهو الذي عبّر عن ارتياحه للقاءات الثنائية التي أجراها على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. يقول المقداد إن تلك الاجتماعات أظهرت تغيراً في الأجواء السياسية الدولية تجاه بلاده.

وصف المقداد تلك التحركات العربية بأنها "غير مسبوقة"، وأضاف أن "اللقاءات معهم (العرب) مهمة دون شك، ونحن نرحب بأي مبادرة لاستعادة العلاقات الطبيعية"، وأنها "مؤشر مهم على التوجهات على الساحة الدولية، التي باتت تدرك أن سوريا بهويتها الوطنية والحضارية وبما حققته في حربها ضد الإرهاب أوضحت أنها، رغم انفتاحها على عودة العلاقات الطبيعية، فإنها لن تخضع للضغوط ولن تقبل بأي شروط سياسية". ولكن هل يصدق المقداد في قوله إن عودة تلك العلاقات ستكون بلا شروط؟

من غير المعروف على أي شي يجري التفاوض السعودي الإيراني. على حدود الولي الفقيه المفتوحة، أم على سوريا التي باتت ضمنها، لا ورقة بيد الأسد مع العرب والعالم

الواقع أن نظام الأسد لم يغيّر نبرته هذه منذ عقد من الزمان، وكان يضع معادلة "بلا شروط" قبل الحديث عن أي علاقة يمكن أن يجري تنشيطها مع أي طرف عربي أو دولي. بينما كانت الشروط من نصيب الدول المقاطعة والتي سحبت سفراءها وبعثاتها الدبلوماسية من دمشق احتجاجاً على الجرائم التي ارتكبها النظام بحق مواطنيه والتي لم تعد بحاجة إلى إثبات بعد أن أقرتها جميع المنظمات الأممية، وآخرها التقرير الذي رصد قتل 350 ألف مواطن سوري بالاسم على يد النظام في جميع المناطق السورية.

بالعودة إلى الشروط، طلب العرب من الأسد الالتزام بقرارات مجلس الأمن الخاصة بالمسار السياسي لحل الملف السوري، الذي يعتبره هو مسألة داخلية، بينما يراه العالم كله، وحتى حلفاؤه، مسألة دولية تخص الجميع. واليوم ووفقاً للمقداد، لم يعد الأمر كذلك. فلا شروط لاستئناف العلاقات العربية مع الأسد.

ومن بين جميع اللاعبين العرب، تجد المملكة العربية السعودية التي ما زالت تمثّل الثقل العربي والإسلامي في الإقليم، أنه من الصعب غض النظر عن شروط تطبيق القرار 2254 القاضي بانتقال سياسي وبإنشاء هيئة حكم وطيّ الصراع الذي طال أكثر من اللازم. في الوقت ذاته لا تخفي مساراً من التفاوض المباشر مع إيران، الداعم الرئيسي للأسد، يقابله مسار من التطبيع المتقدّم قادته دول حليفة للرياض مثل الإمارات العربية المتحدة والأردن ومصر وغيرها، وفي حين كان الشرط الأساسي للتطبيع مع الأسد، بعيداً عما كثر تكراره على ألسنة وزراء الخارجية من حديث عن تطلعات الشعب السوري، هو فك ارتباط الأسد بالإيرانيين. فعلى أي شي يجري التفاوض والتطبيع؟ على سوريا أم على القضايا الخلافية الأخرى مع إيران، مثل اليمن والعراق ولبنان؟ أم أن القصة السورية باتت ورقة إيرانية بدلاً من أن تكون علاقة الأسد مع إيران ورقة بيده هو مع العرب؟

على رقعة الشطرنج التي يرتسم الشرق الأوسط وفقها، تقول إيران إنها لن تقبل أي تغيير على حدودها ولا على حدود الدول المجاورة لها، وتلمّح إلى أن الوجود الإسرائيلي على حدودها غير مقبول. فعن أي حدود تتحدث إيران؟ حدود الدولة أم حدود المشروع؟ أم حدود نفوذ الولي الفقيه؟ ترفع إنذاراً من هذا القبيل في وجه أذربيجان، وتحشد القوات العسكرية في مناورات "فائزون خيبر" بينما تحطّم بنفسها حدود جميع الدول المحيطة بها وتلك التي تبعد عنها آلاف الكيلومترات.

الحدود الإيرانية باتت تخترق حدود السعودية التي ما تزال في حيرة من أمرها، فطريق تفاوضها مع إيران لا بد وأن تختتم كل جلسة منه بتصريح لمسؤول رفيع يطالب بوضع حد للتوسع الإيراني وضبط سلوك طهران. وحين تتقدم الدول العربية من دولة باتت تحت السيطرة شبه التامة من إيران، مثل سوريا، فإن القدم العربية تطأ الحدود الإيرانية من جديد. وهذا ما لن تجده إيران مريحاً لها. حتى وإن اعتبره المقداد انفتاحاً بلا شروط. ففي حقيقة الأمر الشروط ذات القيمة لم تكن عربية ولا سورية، بل إيرانية صرفة.

السعودية ما تزال تجمّد دعمها للمعارضة السورية، ممثلة بهيئة المفاوضات التي تتخذ من الرياض مقراً لها، وتنظر بارتياب إلى الائتلاف السوري المعارض وصلته الوثيقة مع تركيا التي تشهد علاقاتها انتعاشاً مع محور الرياض – أبوظبي – القاهرة. ولا يبدو أن حظوة الائتلاف لدى السعوديين ستكون أكثر من حظوة رئيس الوزراء اللبناني المستقيل المعتذر سعد الحريري. وبينما يتصاعد التخوّف من انحسار أميركي عن المنطقة، نشهد انحساراً عربياً عنها، يجسّده الانحسار السعودي حول قضايا الداخل وتنميته وتعزيز الحكم بدلاً من لعب الدور المحوري القيادي في العالم العربي.

لن ترحّب إيران بتقدّم عربي خارج عن سيطرتها في سوريا، ولا بتطبيع وانفتاح وردي كذاك الذي يصفه المقداد، ولو أدركت السعودية أن هذا ما يزعج الإيرانيين فستقدم عليه، لكن ثمنه ستجد نفسها مضطرة لدفعه للسوريين، نظاماً ومعارضة. وعلى ما يبدو حتى الآن فإن الرياض ليست لديها خطة مهيأة لذلك. فهي لا تعرف ما الذي يجب أن تقدّمه للمعارضة السورية، ولا ما سيتطلبه تطبيع علاقاتها مع نظام الأسد.

وحتى يحصل أمر كهذا، ستكون إيران قد حضّرت ملفات أخرى تضيّق الخناق أكثر على التحركات العربية وتضع أمامها العراقيل. فهناك ما يختبئ خلف تخوفها من أي تغير ملموس في العلاقة مع دمشق في ظل تنافسها الشرس مع الروس على الاستثمار في سوريا الواقع، لا الشعارات ولا العواطف ولا الهوية الوطنية والحضارية التي يتغنى بها المقداد.

نجيب ميقاتي وصعوبة صنع الفارق!

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

ليس في الإمكان أفضل مما كان في ظلّ ظروف إقليميّة معقدة وغياب أيّ رغبة دوليّة وعربيّة في مساعدة لبنان. الأهمّ من ذلك كلّه، غياب رغبة اللبنانيين في مساعدة أنفسهم، كي يتمكّن الآخرون من مساعدتهم.

تشكّلت حكومة نجيب ميقاتي، بالطريقة التي تشكّلت بها، كي تعكس واقعا داخليّا وإقليميا ودوليا لا يمكن الهرب منه. يتمثّل هذا الواقع في الاندماج الكامل بين الدولة اللبنانيّة ومؤسساتها من جهة و"حزب الله"، الذي ليس سوى لواء في "الحرس الثوري" الإيراني من جهة أخرى. هذا ما اعترفت به فرنسا ورضخت له عبر رئيسها إيمانويل ماكرون الذي لعب دورا مهمّا في تسهيل تشكيل حكومة لبنانيّة بعد انتظار استمرّ 13 شهرا.

لا علاقة للحكومة اللبنانيّة الحاليّة بالمبادرة الأصليّة للرئيس الفرنسي التي أطلقها في أثناء زيارتيه المتتاليتين لبيروت في آب – أغسطس والأول من أيلول – سبتمبر 2020 بعد تفجير مرفأ العاصمة اللبنانية وبمناسبة مرور مئة عام على إعلان دولة لبنان الكبير.

يُضاف إلى ذلك كلّه أنّ لا اهتمام أميركيّا بلبنان بوجود إدارة جو بايدن التي تثبت يوميّا أن سياستها الخارجيّة من النوع المضحك المبكي. إنّها إدارة لا تعرف ما هي إيران وما هي طبيعة أدواتها في المنطقة. تريد الحدّ من طموحاتها من جهة واسترضائها من جهة أخرى. ظهرت حقيقة إدارة بايدن من خلال حدثين في غاية الأهمّية أوّلهما طريقة الانسحاب من أفغانستان والآخر قطع الطريق على صفقة الغواصات الفرنسيّة مع أستراليا، وهي صفقة تقدّر قيمتها بـ56 مليار يورو. سيكون صعبا إعادة المياه إلى مجاريها بين فرنسا والولايات المتحدة وذلك على الرغم من الجهود التي يبذلها وزير الخارجية الأميركي أنطوني بلينكن. تقول الإدارة الأميركيّة الحالية الشيء وتفعل ضدّه. تريد إعادة الحلف الأميركي – الأوروبي ولا تجد قليلا من الوقت للتفاهم مع فرنسا قبل الدخول في حلف آخر أنغلو – ساكسوني مع أستراليا وبريطانيا بحجّة مواجهة الصين!

لا سياسة أميركية تجاه إيران ولا تجاه العراق وسوريا. لا تريد حتّى الاعتراف بالخطر الحوثي في اليمن وأبعاد قيام كيان يدور في الفلك الإيراني في شبه الجزيرة العربيّة. لماذا، إذا، توقع أن تكون هناك سياسة أميركيّة تجاه لبنان الذي كان رئيسه ميشال عون مرشّح "حزب الله" الوحيد لرئاسة الجمهوريّة.

من الطبيعي ترك لبنان لمصيره ولحكومة، أقلّ ما يمكن أن توصف به، أنّها تركيبة من صنع "حزب الله" وذلك على الرغم من أنّ نجيب ميقاتي سعى وسيظلّ يسعى من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه في ضوء ما يعرفه عن الوضع الداخلي والعربي والدولي.

لا يمكن توقّع سوى القليل من الحكومة اللبنانية الجديدة التي ستعد لانتخابات عامة لا يمكن أن تأتي بمجلس نيابي أفضل من المجلس الحالي، أقلّه لسببين. الأوّل القانون الانتخابي الذي وضعه "حزب الله" ليكون على قياسه. أمّا السبب الآخر، فهو يكمن في غياب أيّ قدرة على تشكيل جبهة مقاومة وطنيّة تقف سلميّا في وجه السلاح غير الشرعي والميليشيا المذهبيّة التي اسمها "حزب الله".

بانتخابات أو من دون انتخابات ستبقى الأكثريّة في مجلس النوّاب أكثريّة إيرانيّة، على حد تعبير قاسم سليماني قائد "فيلق القدس" في "الحرس الثوري" الإيراني الذي تطرّق إلى هذا الموضوع بعيد انتخابات أيّار – مايو 2018 التي أنتجت المجلس النيابي الحالي.

في النهاية، لبنان بلد رئيس جمهوريته ميشال عون ويحكمه "حزب الله". هذا هو الواقع القائم في غياب من هو قادر على تغييره. كان اغتيال المفكّر والناشط السياسي اللبناني لقمان سليم في الرابع من شباط – فبراير الماضي، في أثناء زيارة لأصدقاء له في جنوب لبنان، اختبارا لإدارة جو بايدن. لم تحرّك هذه الإدارة ساكنا بعد إسكات صوت أحد القريبين من مؤسسات البحث الأميركية في لبنان. فتح هذا السكوت شهيّة "حزب الله" إلى المزيد من وضع اليد على القرار اللبناني في غياب من يعترض، ولو بالكلام، على تصرّفاته.

فرنسا لم تعد سوى شاهد زور على ما يجري في لبنان خصوصا بعدما تبيّن أن الحديث عن عقوبات أوروبيّة أو فرنسيّة على شخصيّات لبنانيّة لا يقدّم ولا يؤخر.. بل مجرّد كلام بكلام

أمّا فرنسا، فقد انصاعت كلّيا للأكثريّة الإيرانية في مجلس النوّاب. قرّرت بدورها الاعتراف بأكثريّة قاسم سليماني الذي اغتاله الأميركيون، في عهد دونالد ترامب، بعيد مغادرته مطار بغداد في الثالث من كانون الثاني – يناير 2020. لم تعد فرنسا سوى شاهد زور على ما يجري في لبنان، خصوصا بعدما تبيّن أن الحديث عن عقوبات أوروبيّة أو فرنسيّة على شخصيّات لبنانيّة لا يقدّم ولا يؤخر.. بل مجرّد كلام بكلام.

في ضوء كلّ هذه السلبيات اللبنانيّة ووجود وزراء في الحكومة، من بين أسوأ المتزلّفين للنظام السوري وأجهزته وأكثرهم حقارة، لا يزال السؤال المطروح هل يستطيع نجيب ميقاتي صنع فارق ما؟

الأكيد أن اليد الواحدة لا تصفّق. على الرغم من ذلك، لا مجال آخر سوى الرهان على احتمال حصول فارق بسيط، بواسطة نجيب ميقاتي، في انتظار نهاية "العهد القويّ" الذي يسعى لنسف اتفاق الطائف أو ما بقي منه بعدما صار تعطيل تشكيل الحكومات ميزة من ميزات العهد وهواية من هواياته. فكل ما شهده الأسبوع الأخير ليس سوى محاولة من الثنائي ميشال عون – جبران باسيل لإقناع المسيحيين أن حقوقهم باتت محفوظة. عكس اجتماع مجلس الدفاع الأعلى في قصر بعبدا رغبة لدى الثنائي في إظهار أن في استطاعته الاستغناء عن الحكومة. أمّا الصيغة التي استخدمت للإعلان عن تشكيل لجنة تتفاوض مع صندوق النقد الدولي، فهي اتخذت شكلا استعراضيا مضحكا لا هدف منه سوى تأكيد أن اتفاق الطائف صار من الماضي.

ستكون الأشهر الـ13 الباقية من عمر العهد أشهرا صعبة، خصوصا أن الهمّ الوحيد لرئيس الجمهورية توريث جبران باسيل، فيما سيسعى "حزب الله" لتكريس واقع على الأرض اللبنانية لا تراجع عنه. سيعني ذلك أن هامش التحرّك لدى نجيب ميقاتي سيكون ضيّقا إلى حد كبير، سيكون ضيّقا إلى درجة ليس معروفا هل سيتمكن، على الرغم من كلّ ما لديه من براعة، في تحقيق فارق ما.